



السيد وزير الشؤون الخارجية و التعاون  
-الديوان-

الوجهة الرئيسية : مديرية الشؤون الافريقية.  
للاخبار :السيد الوزير المنتدب-الكتابة العامة-مديرية المشرق والخليج والمنظمات العربية والإسلامية.  
الموضوع: موضوع الشراكات ما بين الاتحاد الافريقي والتجمعات الاقليمية.  
المرجع : مراسلتكم رقم 2013/1458 بتاريخ 2013-08-01.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، أتشرف بإبلاغكم أن هذه البعثة تولي أهمية خاصة لموضوع مراسلتكم المشار إليها في المرجع أعلاه ، والذي يُعد من الأولويات الأساسية ضمن نشاطها الدبلوماسي اليومي. فهي لا تتردد، في كل المناسبات، في العمل على تحسيس السلطات البحرينية والبعثات الدبلوماسية في بلد الاعتماد المعنية بهذا الأمر، وإشعارهم بالأهمية البالغة التي يكتسبها بالنسبة للمغرب موضوع الحملات الشرسة التي ما فتئ يقودها خصوم وحدتنا الترابية ضد المصالح الوطنية العليا لبلادنا، ومحاولاتهم الدؤوبة ، عبر التوظيف الممنهج لكل الوسائل واستغلال كافة الطرق من أجل فرض ما يُسمى بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في المحافل الدولية والاقليمية، ومحاولات إقحامها في مختلف الاجتماعات والمنتديات والتظاهرات أو الأنشطة التي يشارك فيها الاتحاد الإفريقي، وذلك وفق استراتيجية مدروسة تقوم على استغلال أية فرصة في البحث عن فجوة يمكن أن تتسلل منها الجمهورية المزعومة إلى آليات وهيكل وتنظيمات جهوية أو اقليمية، حتى تستطيع أن تعكس وضعها الشاذ المخالف للشرعية عبر تكريس الأمر الواقع للاعتراف بهذا الكيان الوهمي كدولة.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير أن السيد سفير صاحب الجلالة سبق أن أثار هذا الموضوع في مناسبات عديدة مع كبار المسؤولين بمملكة البحرين، من ضمنهم معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة ، وزير الخارجية. وهم ما فتنوا يؤكدون الموقف الثابت والواضح لمملكة البحرين من شرعية مطالبنا الوطنية الراسخة والعادلة، وإشادتهم المطلقة بالمصادقية التي تحظى بها حتى الآن الجهود البناءة للمملكة المغربية ومبادراتها الطموحة والواقعية، عبر كل مراحل هذا النزاع المفتعل، بهدف إنهائه وإيجاد حل سياسي له متوافق بشأنه، وفق الشرعية الدولية والمطالب المشروعة لبلادنا.

في نفس السياق، وكما سبق لهذه البعثة أن أخبرتكم في حينه خلال زيارة عمل قام بها لمملكة البحرين، بدعوة من رئيس الوزراء، من 16 إلى 18 سبتمبر 2012 وقدّ عن مفوضية الاتحاد الافريقي برئاسة النيجيري "جون شينكاى" الأمين العام لمكتب رئيس المفوضية، تمهيدا للزيارة التي قام بها، فيما بعد، رئيس المفوضية آنذاك "JEAN PING" في الثامن من أكتوبر 2012، حيث قام السيد السفير بجميع التحركات الضرورية والمساعي التحسيسية اللازمة لدى سلطات بلد الاعتماد، والتنبيه من جديد إلى الحساسية التي يكتسبها الموضوع، وانشغال المغرب المشروع فيما يتعلق بضرورة استبعاد أية إمكانية، مهما كانت طبيعتها، لمشاركة الجمهورية الوهمية في أي من آليات التعاون والشراكة، سواء على المستوى الثنائي، أو على صعيد التعاون العربي الافريقي أو مع مجلس التعاون الخليجي.

وقد ركزت السفارة في مساعيها وتحركاتها على ضرورة قطع الطريق أمام أية محاولات محتملة للدس بالمرتزقة ضمن أي إطار تنظيمي أو هيكل في مشروع التعاون الافريقي الخليجي، وذلك بناءً على التوافق الحاصل بين جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي من جهة، وانسجاما أيضا مع نفس التوجه لدى منظمة التعاون الاسلامي ، وتماثيا كذلك مع الأعراف والقواعد المكرسة على مستوى الأمم المتحدة، والممارسة التي تكرست وفق " صيغة القاهرة" التي سبق أن اعتمدت في منتدى أوروبا - افريقيا، ووفق ما تم اعتماده كذلك خلال القمم والمنتديات المنعقدة سابقا على مستوى الاتحاد الأوروبي وتجمعات جهوية أخرى.

وهي تفاهمات تقوم على حصر التمثيلية في أية اجتماعات أو مؤتمرات ومنتديات أو أية أنشطة ولقاءات مشتركة مع الاتحاد الإفريقي باقتصارها فقط على الدول الإفريقية ذات العضوية في منظمة الأمم المتحدة، و"على موظفي مفوضية الاتحاد الإفريقي الذين يتمتعون بجنسيات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة".

وفي هذا الصدد، برهنت مملكة البحرين الشقيقة بوصفها بلد الرئاسة الحالية لمجلس التعاون الخليجي التزامها الكامل بهذا التوجه، وأكثر من ذلك امتد هذا الالتزام لبلد الاعتماد في الحرص على المساهمة بفعالية في التصدي لأي مسعى للمرتزقة يروم اختراق فعاليات وهياكل أو آليات اقليمية معينة، مثلما حصل في اجتماع أديس أبابا، الخاص بالدول المانحة لدعم مالي، في 29 يناير 2013.

فقد تابعت السفارة، عبر الاتصال المباشر بوزير الخارجية البحريني ومع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعنية (وفي مقدمتهم السفير الفرنسي) التحضيرات التي كانت جارية للاجتماع المذكور وما واكبها، قبيل انعقاده، من تفاعلات سياسية تهتم قضيتنا الوطنية.

وإلى جانب الدول المساندة لبلادنا، حرصت مملكة البحرين مرة أخرى - أولاً كدولة شقيقة تربطها بالمملكة المغربية علاقات جد وطيدة ومتميزة، وأيضاً كرئاسة حالية لمجلس التعاون الخليجي، وبتنسيق مُحكم ووثيق مع الجانب المغربي، في شخص السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون- على صدِّ محاولات الجمهورية الوهمية المشاركة في الاجتماع المذكور، بكل الحزم والصرامة المطلوبين.

وبناءً عليه، وفي أفق انعقاد القمة العربية الإفريقية المقررة بالكويت خلال الفترة من 18 الى 20 نوفمبر المقبل، فإن هذه البعثة تظل حريصة على متابعة هذا الموضوع عن كثب، وبكل الاهتمام الواجب والمطلوب، واتخاذ كل ما قد يتطلبه منها الموقف بهذا الخصوص، كما إنها ستوافيكم بما قد يُستجد لديها في هذا الشأن.

القائم بالأعمال بالنيابة

عبد الحميد البوردني

